الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/AC.109/2089
3 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

العقد الدولي للقضاء على الاستعمار

الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي لاستعراض الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي، المعقودة في سان جونز، أنتيغوا وبربودا، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧

المقرر: السيد لَمويل أ. ستانيسلاوس (غرينادا)

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١ - ٦	٢
ثانيا -	تنظيم الحلقة الدارسية	٧ - ١١	٣
ثالثا -	تصريف أعمال الحلقة الدراسية	١٢-٤٠	٤
	ألف - وقائع الحلقة الدراسية	١٢-١٦	٤
	باء - موجز البيانات والمناقشات	١٧-٣٣	٦
	جيم - أسبوع التضامن مع شعوب جميع الأقاليم المستعمرة التي تكافح من أجل الحرية والاستقلال وحقوق الإنسان	٣٤-٤٠	١١
رابعا -	الاستنتاجات والتوصيات	٤١-٤٣	١٧
	المرفقات		
الأول -	بيان الأونرابل ليستر براينت بيرد رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا المؤرخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٧		٢٣
الثاني -	بيان السيد أوتولا أوتووك سامانا رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة		٢٧
الثالث -	قائمة المشاركين		٣٢
الرابع -	قرار بالإعراب عن تقدير اللجنة الخاصة لحكومة أنتيغوا وبربودا وشعبها		٣٦
الخامس -	بيان ممثلي حكومات الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المنتخبة بطريقة ديمقراطية		٣٧

97-17327 090797 110797

أولا - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة، في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨، القرار ٤٣/٤٧ المعنون "العقد الدولي للقضاء على الاستعمار"، الذي ينص في جزء منه على ما يلي:

"إن الجمعية العامة،

..."

"١ - تعلن الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ العقد الدولي للقضاء على الاستعمار؛

"٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين تقريرا يتيح للجمعية أن تنظر في خطة عمل تستهدف تحقيق عالم خالٍ من الاستعمار مع مقدم القرن الحادي والعشرين وأن تعتمد هذه الخطة".

٢ - واتخذت الجمعية العامة، في دورتها السادسة والأربعين، القرار ١٨١/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١ والمعنون "العقد الدولي للقضاء على الاستعمار"، واعتمدت خطة العمل الواردة في تقرير الأمين العام (A/46/634/Rev.1 و Corr.1) التي تستهدف تحقيق عالم خالٍ من الاستعمار مع مقدم القرن الحادي والعشرين، وطلبت فيهما، في جملة أمور، من اللجنة الخاصة القيام أثناء العقد بتنظيم حلقات دراسية في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ بالتناوب، وفي مقر الأمم المتحدة، لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل، باشتراك شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وممثليها المنتخبين، والدول القائمة بالإدارة، والدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والوكالات المتخصصة، والمنظمات غير الحكومية والخبراء.

٣ - ووافقت الجمعية العامة في قرارها ١٤٦/٥١، المؤرخ ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، على برنامج عمل اللجنة الخاصة المتوخى لعام ١٩٩٧، بما في ذلك، في جملة أمور، عقد حلقة دراسية في منطقة البحر الكاريبي، تنظمها اللجنة، ويحضرها ممثلون من جميع البلدان غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٤ - وحسبما جاء بالمبادئ التوجيهية والنظام الداخلي للحلقة الدراسية (A/AC.109/2073)، فإن الغرض من الحلقة الدراسية هو تقييم الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ولا سيما تطورها الدستوري نحو تقرير المصير بحلول عام ٢٠٠٠. على أن تحدد الحلقة الدراسية أيضا المجالات التي يستطيع فيها المجتمع الدولي توسيع نطاق مشاركته في برامج المساعدة وتعزيز هذه المشاركة، وتعتمد نهجا شاملا ومتكاملا لضمان تحقيق التنمية السياسية والاجتماعية - الاقتصادية المستدامة للأقاليم المعنية.

٥ - وسيكون من شأن المواضيع التي بحثتها الحلقة الدراسية مساعدة اللجنة الخاصة والمشاركين في إجراء تقييم واقعي للحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وقد أولت الحلقة الدراسية أهمية خاصة لنطاق واسع من آراء شعوب تلك الأقاليم، وضمنت أيضا مشاركة المنظمات والمؤسسات التي تشارك بنشاط التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الأقاليم، ومشاركة المنظمات غير الحكومية التي لديها تجربة طويلة وثابتة في الأقاليم الجزرية.

٦ - وشكلت مساهمات المشاركين أساسا لاستنتاجات وتوصيات الحلقة الدراسية، التي ستقوم اللجنة الخاصة بدراستها دراسة متأنية، بغية تقديم مقترحات إلى الجمعية العامة بشأن تحقيق أهداف العقد الدولي للقضاء على الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠.

ثانيا - تنظيم الحلقة الدراسية

٧ - وقد عُقدت الحلقة الدراسية في سان جونز، أنتيغوا وبربودا، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧.

٨ - وعقدت الحلقة الدراسية ست جلسات شارك فيها ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ودولة قائمة بالإدارة، ودول أعضاء في الأمم المتحدة، ومنظمات غير حكومية، ومنظمات إقليمية، وخبراء. وترد قائمة المشاركين في المرفق الثالث لهذا التقرير.

٩ - وقام بإدارة الحلقة الدراسية سعادة السيد أوتولا أوتوك ساماناً، الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة ورئيس اللجنة الخاصة، بمشاركة دول أعضاء أخرى باللجنة الخاصة، هي: أنتيغوا وبربودا، وإندونيسيا، وايران (جمهورية - إسلامية)، والجمهورية العربية السورية، وسيراليون، وغرينادا، وكوت ديفوار. وقد شاركت البرتغال في الحلقة الدراسية بصفتها دولة قائمة بالإدارة.

١٠ - وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٧، عُين الممثلون التالية أسماؤهم أعضاء في مكتب الحلقة الدراسية: السيد باتريك ألبرت لويس (أنتيغوا وبربودا) نائبا للرئيس، والسيد لَمويل أ. ستانيسلاوس (غرينادا) مقررا ورئيسا للجنة الصياغة. وعُينت جميع الدول الأعضاء المشاركة في الحلقة الدراسية أعضاء في لجنة الصياغة.

١١ - وكان جدول أعمال الحلقة الدراسيةعلى النحو التالي:

(أ) التطورات الدستورية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في سياق ممارسة حق تقرير المصير؛

(ب) دور اللجنة الخاصة في مساعدة الدول القائمة بالإدارة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في العمليات الديمقراطية المتعلقة بالمشاورات الشعبية في الأقاليم؛

(ج) الخيارات المشروعة لتقرير المصير وطرائقها، بما في ذلك أشكال وسبل التشاور الشعبية الرامية الى التأكد من رغبات شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي فيما يتعلق بمركزها السياسي المقبل ودور الأمم المتحدة في هذا الصدد؛

(د) سبل ووسائل التغلب على الظروف الخاصة التي تواجه الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما في ذلك انعدام التقدم الاجتماعي - الاقتصادي، والأنشطة غير المشروعة، مثل الاتجار بالمخدرات، وغسل الأموال وتهريبها، مما يعرقل ممارسة حق تقرير المصير؛

(هـ) حقوق السكان الأصليين في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في سياق ممارسة حق تقرير المصير؛

(و) تعزيز التعاون بين اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة، بهدف مساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في التطور الدستوري نحو ممارسة حق تقرير المصير؛

(ز) مشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية كوسيلة هامة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة والتقدم السياسي؛

(ح) التثقيف السياسي لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي مع التأكيد بصفة خاصة على خيارات المركز السياسي المقبل المتاحة لها، وفقا لقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و١٥٤١ (د - ١٥).

ثالثا - تصريف أعمال الحلقة الدراسية

ألف - وقائع الحلقة الدراسية

١٢ - افتتح الحلقة الدراسية السيد أوتولا أوتوك سامانا في الساعة ١٠ من يوم ٢١ أيار/مايو، بصفته رئيسا للحلقة الدراسية. وقد قدم السفير سامانا الأونرابل ليستر بريانت بيرد، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا.

١٣ - وافتتح الأونرابل ليستر بريانت بيرد الحلقة الدراسية، وألقى خطابه الذي يرد مستنسخا بالكامل في المرفق الأول لهذا التقرير.

١٤ - وفي نفس الجلسة، ألقى رئيس اللجنة الخاصة بيانا افتتاحيا يرد مستنسخا في المرفق الثاني لهذا التقرير.

١٥ - وفي الجلسة الرابعة، المعقودة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٧، اعتمد المشاركون في الحلقة الدراسية بتوافق الآراء، النص التالي لرسالة موجهة الى الأمين العام:

"أذن لي المشاركون في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي التي تعقدها اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، المعقودة في سان جونز، أنتيغوا وبربودا، في الفترة من ٢١ الى ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧، بأن أنقل اليكم ما يلي:

١ - في الوقت الذي نقترب فيه من نهاية العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، لا يزال يتعين إنهاء استعمار ١٧ إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي.

٢ - تضطلع الأمم المتحدة بدور شرعي مستمر في عملية إنهاء الاستعمار العالمية المستمرة.

٣ - لا يزال إنهاء الاستعمار، بوصفه إنجازا رئيسيا من إنجازات الأمم المتحدة، برنامجا سياسيا رئيسيا من برامج الأمم المتحدة.

٤ - إن الاصلاح الاداري المقترح للأمانة العامة للأمم المتحدة، الذي يتوخى نقل وحدة إنهاء الاستعمار بجميع المهام المتصلة بها الى اللجنة الخاصة بإنهاء الاستعمار واللجنة الرابعة، سيكون من شأنه الإضرار ببرنامج إنهاء الاستعمار وتقليص طبيعته السياسية ومغزاه.

٥ - إن المشاركين في الحلقة الدراسية يحثونكم على العدول عن هذا القرار، الذي أعلن في ١٧ آذار/مارس ١٩٩٧، والابقاء على وحدة إنهاء الاستعمار بجميع مهامها في ادارة الشؤون السياسية وتعزيز تشكيلها وهيكلها".

١٦ - وفي الجلسة الخامسة التي عقدت في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧، احتفل المشاركون في الحلقة الدراسية بأسبوع للتضامن مع شعوب جميع الأقاليم المستعمرة التي تكافح من أجل الحرية والاستقلال والحقوق الإنسانية (انظر الفقرات ٣٤ - ٤٠ أدناه).

باء - موجز البيانات والمناقشات

الدول الأعضاء

١٧ - قالت ممثلة الأرجنتين إن مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) أثرت على السلامة الإقليمية لجمهورية الأرجنتين، وذكّرت بقرارات الجمعية العامة واللجنة الخاصة التي تدعو حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية إلى حل النزاع على السيادة بشأن الإقليم عن طريق المفاوضات السلمية مع مراعاة مصالح سكان جزر فوكلاند (مالفيناس). وأكدت موقف حكومة بلدها بأن وجود خلاف على السيادة يستبعد مبدأ تقرير المصير، وذكرت أن من غير المقبول أن يقوم الرعايا البريطانيون المقيمون في الإقليم بتقرير مصير النزاع على السيادة، في حين أن المملكة المتحدة طرف فيه. وأعادت تأكيد استعداد حكومة بلدها لاستكشاف جميع السبل التي يمكن أن تؤدي إلى حل نهائي للخلاف على السيادة.

١٨ - وقال ممثل غرينادا إن سجل الأمم المتحدة في مجال إنهاء الاستعمار عريق، إذ أنها قد غيرت الخريطة الجغرافية - السياسية للعالم بأسره. وقال إن تقرير المصير والاستقلال هو مطمح مشروع وهو أحد الحقوق الأساسية للشعوب. وقال إن من حق شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية أن تقرر وضعها السياسي في المستقبل عن طريق الاستفتاءات والانتخابات الحرة النزيهة وغيرها من أشكال التشاور الشعبي من أجل التحقق من رغبات الغالبية وتطلعاتها. وأعلن أنه في حين أن الاستقلال هو من التطلعات المشروعة للشعوب ومن الحقوق التي أنعم الله بها على الشعوب في كل مكان، فإن هذا الحق يحمل معه التزامات ومسؤوليات. وقال إن عملية تقرير المصير تدعو بالتالي إلى الأمل والعمل الشاق في عالم يتسم بالتكافل والتكامل. واختتم كلامه مؤكدا التزام حكومة بلده بعملية إنهاء الاستعمار، وأعرب عن اقتناعه بأن البقايا الأخيرة للاستعمار سوف تتلاشى.

١٩ - وأكد ممثل إندونيسيا موقف حكومة بلده بأن البرتغال عطلت عملية إنهاء الاستعمار في تيمور الشرقية بسماحها بتدهور الحالة وبتخليها عن الإقليم. وقال أيضا إن شعب تيمور الشرقية سبق أن مارس حقه في تقرير المصير في عام ١٩٧٦ باختياره الاندماج مع إندونيسيا، الذي أعلن في وقت لاحق بموجب القانون الدستوري الإندونيسي رقم ٧٥/٧ (١٩٧٥). وأشار كذلك إلى أن شعب تيمور الشرقية أعاد تأكيد قراره باشتراكه في الانتخابات العامة التي أجريت في إندونيسيا في أعوام ١٩٨٢ و ١٩٨٧ و ١٩٩٢ و ١٩٩٧. وأكد أن مسألة تيمور الشرقية قضية غير قائمة بالنسبة لإندونيسيا. وأعاد التأكيد على موقف حكومة بلده التي تعتبر أن البرتغال هي السبب في الإبقاء على مسألة تيمور الشرقية حية، نظرا لعدم تمكن البرتغال من القيام بدور بناء في عملية إنهاء الاستعمار بالنسبة لتيمور الشرقية في عام ١٩٧٥. وقال أيضا إن البرتغال ما فتئت، منذ عام ١٩٧٥، تعوق جميع المحاولات التي تبذلها إندونيسيا من أجل التوصل إلى حل لمسألة تيمور الشرقية. وكرر من جديد التزام إندونيسيا بالنهوض برفاهية شعب الإقليم، وأكد مجددا تأييد حكومة بلده لجهود الأمين العام من أجل التوصل إلى حل عادل وشامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية.

٢٠ - وقال ممثل جمهورية إيران الإسلامية إن تحقيق أهداف العقد الدولي للقضاء على الاستعمار تتطلب تعاون السلطات القائمة بالإدارة مع اللجنة الخاصة. وأعرب عن الأسف لأن بعض السلطات القائمة بالإدارة لا تبدي التعاون الرسمي مع اللجنة، وأوجز طرائق الحوار غير الرسمي الجاري بين الطرفين، والذي أدى إلى اعتماد الجمعية العامة، بدون تصويت، للقرار ٢٢٤/٥١، في آذار/مارس ١٩٩٧. وقال إن النص التوفيقي لم يكن مقبولا بالكامل بالنسبة لجميع الأعضاء في اللجنة الخاصة، الذين قبلوه مع ذلك بروح من التعاون. وقال أيضا إن اللجنة الخاصة توقعت أن تعيد السلطات القائمة بالإدارة النظر في موقفها تجاه اللجنة الخاصة، وتعيد تعاونها الرسمي معها إلى ما كان عليه، وتسهل بعثات الأمم المتحدة الزائرة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وتشارك في الحلقات الدراسية التي تعقدها اللجنة، وتشجع على مشاركة ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في مداولات اللجنة الخاصة. واختتم كلامه قائلا إن اللجنة الخاصة لا تزال تتحمل الضغوط التي تمارسها عليها بعض الدول القائمة بالإدارة، التي تحاول تدميرها سياسيا وماليا وإداريا.

٢١ - وقال ممثل البرتغال إن مسألة تيمور الشرقية ما زالت مصدر قلق دولي، وأشار في هذا الصدد إلى قرار لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة ٦٣/١٩٩٧ المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٧، وكذلك إلى الموقف الموحد للاتحاد الأوروبي بشأن تيمور الشرقية المعلن عنه في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦، والقرار الصادر عن الاجتماع المشترك بشأن تيمور الشرقية بين الدول الأفريقية والكاريبية ودول المحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، المعقود في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، والقرار الصادر عن مؤتمر قمة البلدان الأيبيرية الأمريكية بشأن تيمور الشرقية في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي أيد بدون تحفظ مواصلة المساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام بهدف التوصل إلى حل عادل وشامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية. وأكد موقف حكومة بلده بأن البرتغال، إثر غزو إندونيسيا لتيمور الشرقية عام ١٩٧٥، لم تكن قادرة على الاضطلاع بمسؤوليتها كدولة قائمة بالإدارة فيما يتعلق بشعب تيمور الشرقية وإنجاز العملية المؤدية إلى ممارسة هذا الشعب حقه في تقرير المصير. وأشار إلى تقارير صادرة عن هيئات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان وعن منظمات غير حكومية معترف بها دوليا، تصف حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية بأنها في تدهور مستمر. وأشار أيضا إلى الحوار الجاري بين البرتغال وإندونيسيا برعاية الأمين العام، الذي يرمي إلى تحقيق حل عادل وشامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية. وشدد على أنه لا يمكن إيجاد حل، ولن يكون الحل دائما، بدون مشاركة شعب تيمور الشرقية. وأكد من جديد أن حكومة البرتغال تسعى إلى إكمال عملية إنهاء الاستعمار في الإقليم مع الاحترام التام للحقوق المشروعة لشعب تيمور الشرقية، كما يجسدها ميثاق الأمم المتحدة ووفقا لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. واختتم كلامه داعيا إندونيسيا إلى قبول الوقائع والحقائق الخاصة بمسألة تيمور الشرقية.

٢٢ - وقال ممثل إسبانيا إن الحق في تقرير المصير ليس حقا مطلقا، وإنه مرتبط بمسألتي احترام الوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية للدول كما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة وقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة. وأكد من جديد صلاحية معاهدة أوترخت فيما يتعلق بمسألة جبل طارق. وقال إن معاهدة أوترخت تنص صراحة على أن جبل طارق يمكن أن يكون إما تابعا لبريطانيا أو لإسبانيا، وأنه ليس

هناك خيار آخر بالنسبة لمركزه في المستقبل. وقال إن شعب جبل طارق ليس شعبا أصليا، ولهذا لا ينطبق على مسألة جبل طارق مبدأ تقرير المصير. وأكد موقف حكومة بلده أن أي حل لمسألة جبل طارق ينبغي أن يستند إلى مبدأ السلامة الإقليمية. وأعاد تأكيد التزام حكومة بلده بعملية بروكسل وبمواصلة المحادثات البريطانية - الإسبانية المتعلقة بجبل طارق والتي ترمي إلى استعادة سيادة إسبانيا على الإقليم. وقال إن إسبانيا على استعداد لأن تأخذ في الاعتبار جميع المصالح المشروعة لسكان الإقليم في حل تفاوضي نهائي لمسألة جبل طارق.

ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

٢٣ - أكد ممثل تيمور الشرقية أن عملية إنهاء الاستعمار في تيمور الشرقية لم تنته نظرا لأن الشعب حرم من ممارسة حقه في تقرير المصير بسبب احتلال إندونيسيا غير الشرعي للإقليم. وقال إن الحق في تقرير المصير حق لجميع الناس، وطالب بعقد استفتاء في الإقليم تحت إشراف الأمم المتحدة. وشجب تدهور الظروف المعيشية في تيمور الشرقية بسبب التدفق الشديد للمهاجرين من إندونيسيا إلى الإقليم. وأشار كذلك إلى استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في الإقليم، وحث إندونيسيا على الامتثال للاتفاقيات الدولية بشأن حقوق الإنسان وعلى سحب تواجدها العسكري في الإقليم. واختتم كلامه بالإعراب عن تأييده للمساعي الحميدة التي يبذلها الأمين العام ولتعيين الممثل الشخصي للأمين العام لتيمور الشرقية، ودعا إلى مواصلة المفاوضات بين إندونيسيا والبرتغال وإلى حوار شامل بين التيموريين تحت رعاية الأمين العام.

٢٤ - قالت ممثلة جزر فوكلاند (مالفيناس) إن الإقليم حقق معظم الأهداف التي وضعتها اللجنة االخاصة، بما في ذلك الحكم الذاتي الديمقراطي والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة. وأعربت عن أسفها لعدم الإشارة إلى حق تقرير المصير لشعب الإقليم في القرار السنوي للجنة الخاصة المعنون "مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)"، وحثت اللجنة الخاصة على التأكيد على مبدأ تقرير المصير للإقليم في دورتها لعام ١٩٩٧. وطالبت أيضا حكومة الأرجنتين بأن تتنازل عن مطالبتها بالسيادة على الإقليم وبأن تسمح لشعب الإقليم أن يعيش في ظل حكومة يختارها بنفسه.

٢٥ - قال كبير وزراء جبل طارق إن شعب جبل طارق له الحق في تقرير المصير، وطلب، في هذا الصدد، من اللجنة الخاصة أن تعيد تأكيد ذلك الحق وأن تطالب الدولة القائمة بالإدارة وإسبانيا بإدخال حكومة جبل طارق كطرف ثالث في المفاوضات ضمن عملية بروكسل. وقال كذلك إنه ينبغي لإسبانيا أن تتنازل عن مطالبتها بالسيادة على جبل طارق، كي تتيح لشعب الإقليم تحديد مستقبله وفقا لقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥). وأكد كبير الوزراء موقف حكومة الإقليم أنه لا ينبغي تهميش جبل طارق في الاتحاد الأوروبي أو حرمانه من حقوقه الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية أو من مزايا العضوية في الاتحاد الأوروبي.

٢٦ - وقال ممثل غوام إن الدولة القائمة بالإدارة، في رأي حكومة الإقليم، قد أخفقت في تنفيذ واجباتها تجاه الإقليم تنفيذا كاملا، إذ أنها ظلت طوال العقد الماضي تتناول مسألة غوام ضمن إطاريها الدستوري

والقانوني الداخليين فقط. وأجرى استعراضا للحالة في غوام فيما يتعلق بقضايا نقل ملكية الأراضي، وأكد مجددا حق شعب الشامارو في تقرير المصير حسبما أيده شعب غوام في مشروع قانون كمنولث غوام لعام ١٩٨٧.

٢٧ - قال ممثلو مونتيسيرات إن النشاط البركاني الذي شهده الإقليم كان له تأثير كبير على التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الإقليم. وأشاروا إلى أن الدولة القائمة بالإدارة قد خصصت ٢٥ مليون جنيه لمساعدة مونتيسيرات، ودعوا الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى وضع برامج خاصة لمساعدة الإقليم. وأضافوا أن شعب الإقليم يشعر مع ذلك أن الأزمة البركانية لا ينبغي أن تعوق مسيرة مونتيسيرات نحو تقرير المصير. ولهذا، فمن الضروري أن تتعاون الدولة القائمة بالإدارة مع حكومة الإقليم في إيلاء مزيد من الاهتمام للتوعية السياسية لشعب مونتيسيرات فيما يتعلق بعملية تقرير المصير والخيارات المتاحة أمامه في هذا الصدد.

٢٨ - قال ممثل توكيلاو إن التعاون البنّاء المستمر بين الإقليم والدولة القائمة بإدارته يساهم في مسيرة توكيلاو نحو ممارسة حق تقرير المصير. وتسعى توكيلاو إلى إيجاد حل خاص بها فيما يتعلق بالحكم الذاتي وتقرير المصير. وهناك تحسن عام في الظروف الاجتماعية - الاقتصادية في الإقليم، ولا سيما في مجالات الاتصالات، والمالية العامة، ونوعية الخدمات العامة. وقال أيضا إن توكيلاو بدأت تسن قوانينها الخاصة، تمرسا منها على القيام بمهام الدولة.

٢٩ - وقال ممثلو جزر تركس وكايكوس إنه لا توجد شواهد كافية واضحة على تطور عملية تقرير المصير في الإقليم. وأشاروا إلى أن قادة الإقليم لديهم الإرادة السياسية لوضع دستور أكثر تقدما، تتيح تحويل السلطة بشكل منظم إلى شعب جزر تركس وكايكوس. وقالوا إنه ينبغي للدولة القائمة بالإدارة تسريع عملية تجهيز شعب الإقليم وإعداده حتى يتمكن من إجراء تقييم صحيح للخيارات المتاحة أمامه لتقرير المصير. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، شددوا على أن الأهمية القصوى ينبغي أن تولى للتقدم في بناء المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية.

٣٠ - وقال ممثل الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة بوليساريو) إن الطريق المسدود الذي وصل إليه تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتسوية هو نتيجة حملة جلب المهاجرين إلى الصحراء الغربية التي قامت بها حكومة المغرب بهدف إدراج مواطنين مغربيين ضمن الناخبين الذين يحق لهم التصويت في الاستفتاء في الإقليم. وقال إن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية تنساق مع موقف المغرب في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتسوية. وطالب بالشفافية في العملية التحضيرية المؤدية إلى إجراء استفتاء حر ونزيه في الصحراء الغربية. ومن هذا المنطلق، اقترح ما يلي: أن يكون للمراقبين التابعين للطرفين ولمراقبي الأمم المتحدة الحق في حضور جميع مراحل عملية تحديد الهوية؛ وأن يعلن عن نتائج أهلية الناخبين بشكل دوري ومستمر؛ وتمكين المراقبين الدوليين ومنظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية من دخول الإقليم؛ وأن ترفع المغرب القيود التي تضعها على حرية تنقل أفراد بعثة الأمم

المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وتتيح الوصول دون عوائق إلى مقر البعثة وإلى مراكز تحديد الهوية؛ وأن يكون وضع القيود أو رفعها من مسؤولية شرطة الأمم المتحدة وحدها. واختتم كلامه مؤيدا تعيين السيد جيمس بيكر ممثلا خاصا للأمين العام للصحراء الغربية، وأعرب عن أمله في أن يسهم الممثل الشخصي في تحقيق استفتاء حر وشفاف وديمقراطي في الإقليم.

المنظمات الإقليمية

٣١ - أثنى ممثل أمانة الجماعة الكاريبية على التعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية، وأكد التزام أعضاء الجماعة الكاريبية بمبدأ تقرير المصير وبرنامج الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار. وقال إن مشاركة الأقاليم الكاريبية غير المتمتعة بالحكم الذاتي في عدد من مؤسسات الجماعة الكاريبية هو عامل هام في تطورها نحو تقرير المصير، ورحب، في ذلك الصدد، بالنهج الإيجابي للدول القائمة بالإدارة في زيادة مشاركة الأقاليم الواقعة تحت إدارتها في الجماعة الكاريبية ومؤسساتها. وأعرب عن قلق الجماعة الكاريبية فيما يتعلق بنقل بعض البلدان نفايات نووية عبر مياه البحر الكاريبي، وطلب من اللجنة الخاصة العمل على إيجاد حل لهذه المشكلة. واختتم كلامه مؤكدا أنه يمكن تحقيق إنهاء الاستعمار بالنسبة للأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي من خلال تشجيع وترسيخ وزيادة التعاون والتكامل بين الأقاليم الكاريبية غير المتمتعة بالحكم الذاتي والجماعة الكاريبية.

المنظمات غير الحكومية

٣٢ - أكد جميع ممثلي المنظمات غير الحكومية التزامهم ببرنامج الأمم المتحدة لإنهاء الاستعمار، وذكروا أنه لا يوجد بديل عن مبدأ تقرير المصير في عملية إنهاء الاستعمار. وشددوا على أن عملية إنهاء الاستعمار قد دخلت مرحلتها النهائية وأن على اللجنة الخاصة أن تواصل تطبيق نهج جديدة ومبتكرة للاضطلاع بالولاية المنوطة بها. وأشار ممثلان، على وجه الخصوص، إلى الوضع في غوام، ودعوا اللجنة الخاصة إلى مواصلة نظرها في مسألة غوام حتى يتحقق التنفيذ الكامل لمشروع قانون كمنولث غوام، على النحو الذي صدق عليه شعب غوام في عام ١٩٨٧. ووصف أحد الممثلين مسيرة كاليدونيا الجديدة نحو تقرير المصير ضمن إطار اتفاقات ماتينيون. وأشار عدة ممثلين إلى خيارات وطرائق ممارسة حق تقرير المصير، مشددين على أهمية التوعية السياسية المناسبة للشعوب المعنية وعلى تنفيذ عمليات تقرير المصير في إطار قواعد الأمم المتحدة وممارساتها.

الخبراء

٣٣ - قدم الخبراء ورقاتهم التي تعالج مسائل السوابق التاريخية لتقرير مصير الأقاليم الجزرية الصغيرة، وناقشوا قابلية تطبيق تلك السوابق على الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الباقية. وأشار أحد الخبراء بصفة خاصة إلى قضايا الاتجار غير المشروع، وغسل الأموال وتهريب الأموال التي تؤثر على الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. واستعرض بعض الخبراء بالتفصيل التطورات السياسية والدستورية في أنغيلا وبرمودا وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة الأمريكية.

جيم - أسبوع التضامن مع شعوب جميع الأقاليم المستعمرة التي تكافح من أجل الحرية والاستقلال وحقوق الإنسان

٣٤ - في الاجتماع الخامس للحلقة الدراسية المعقودة في ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧، أدلى رئيس اللجنة الخاصة بالبيان التالي:

"منذ عام ١٩٧٢، ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٩١١ (د - ٢٧) المؤرخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢، ما برحت حكومات وشعوب العالم تحتفل سنويا بأسبوع للتضامن مع شعوب جميع الأقاليم المستعمرة. وهذا الاحتفال يتفق اتفاقا تاما مع المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة كما يتسق مع المبادئ المكرسة في إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، الذي يرد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥).

"إن نجاح الأمم المتحدة في ميدان إنهاء الاستعمار معترف به على النطاق العالمي. فقد نال مئات الملايين حريتهم واستقلالهم في موجة إنهاء الاستعمار التي أعقبت إنشاء الأمم المتحدة. وقد عززت عضويتهم في الأمم المتحدة بوصفهم دولا ذات سيادة الأساس الجوهري للمجتمع الدولي.

"إننا نذكر تاريخ حركات الكفاح ضد الاستعمار ونشيد بجميع من شاركوا فيها. وما زلنا نذكر التضحيات التي مكنت مئات الملايين من البشر من تحقيق تقرير المصير والاستقلال.

"وبالرغم من أهمية ما تحقق من نجاح في ميدان إنهاء الاستعمار، فإن المهمة لم تنته بعد في ذلك المجال، وتتطلب مزيدا من العمل المتضافر والدؤوب من جانب جميع المعنيين. فما زالت هناك شعوب لم تتمكن بعد من ممارسة حقها في تقرير المصير. وهذه في أغلب الأحوال هي شعوب الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي الموجودة أساسا في منطقتي المحيط الهادئ والبحر الكاريبي. وتواجه هذه الشعوب، ضمن ما تواجه، مشاكل صغر حجمها، وقلة عدد سكانها، وموقعها الجغرافي النائي، ومحدودية مواردها الطبيعية، وتعرضها للكوارث الطبيعية. وتتطلب حالاتها التماس حلول جديدة وابتكارية موجهة نحو تنفيذ العقد الدولي للقضاء على الاستعمار الذي أعلنته الجمعية العامة في عام ١٩٨٨.

"واقتناعا منا بأنه، فيما يتعلق بعملية إنهاء الاستعمار، لا يوجد أي بديل لمبدأ تقرير المصير، فإننا نكرر مرة أخرى التأكيد على مشروعية جميع خيارات تقرير المصير المتسقة مع قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥)، ما دام هناك تيقن من أنها تعبر بحرية عن أماني الشعوب المعنية. وينبغي أن نواصل ممارسة المرونة والواقعية في جهودنا الرامية إلى

إنجاز عملية إنهاء الاستعمار. وينبغي عدم تجاهل رغبات شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي عندما نبحث مرة أخرى خيارات تقرير المصير المتاحة أمامها.

"وفي هذا الصدد، فإننا نناشد مرة أخرى الدول القائمة بالإدارة لتقديم دعمها القوي والمتواصل، وهي الدول التي يعد تعاونها مع اللجنة الخاصة أمرا أساسيا لتقدم الأقاليم نحو تقرير المصير. ونحن نأمل في أن يسفر الحوار غير الرسمي بين اللجنة الخاصة والدول القائمة بالإدارة - الذي بدأ في العام الماضي - عن قيام تعاون رسمي. وإننا نعول على الدعم الذي تقدمه الوكالات المتخصصة، وغيرها من المنظمات في منظومة الأمم المتحدة، التي ينبغي أن تواصل مساعدة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على تحسين مستويات معيشتها وتعزيز اكتفائها الذاتي. كما نعول على المنظمات الإقليمية والدولية، التي ينبغي أن تستطلع سبلا جديدة توفر للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي فرصا قانونية وسياسية للمشاركة في البرامج التي تتصل ببيئتها ومعايشها. ونعول على دعم جهودنا من جانب جميع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية.

"إننا نأمل ونعتقد أن جهودنا الدؤوبة المشتركة ستكفل الوفاء بوعد الحرية والسلم الدائم والنمو المطرد والتنمية المستدامة لجميع شعوب كوكبنا، وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها".

٣٥ - وفي نفس الاجتماع، أعلن الممثل الدائم لأنتيغوا وبربودا ما يلي:

"لا يسعنا في مناسبة التضامن الدولي مع شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي هذه إلا أن نفكر مليا - في تجربتنا الخاصة هنا في منطقة البحر الكاريبي - في الأقاليم العديدة السابقة التي حققت الحكم الذاتي التام عن طريق عملية إنهاء الاستعمار، وكيف انبثقنا من تلك العملية لنصبح مجتمعات منتجة ونشطة.

"وفي مجلة "الساعي"، وهي مجلة محفل البلدان الأفريقية الكاريبية ومناطق المحيط الهادئ والاتحاد الأوروبي، وصفت أنتيغوا وبربودا، في آخر عدد لها مثلا، بأنها تتمتع بوضع فردوسي. وهذه بالطبع حقيقة معروفة. والمشوق أكثر من هذا هو إقرار مؤلفي تلك النشرة الهامة بأنه عدا عن كون أنتيغوا وبربودا مجرد بلد كاريبي آخر، فإنها تقدم لمواطنيها امتيازا يندر وجوده في جنة استوائية، ألا وهو مستوى المعيشة المرتفع نسبيا. ولكن الأمر الأكثر صلة بموضوع يوم التضامن الدولي البالغ الأهمية هذا هو ما عبرت عنه المقالة من تفهم لأن التنمية الاقتصادية السريعة والمستدامة التي خبرناها في أنتيغوا وبربودا ليست تراثا استعماريا. وقد حصل النمو الاقتصادي المطرد في دولة جزيرتينا التوأمتين منذ تحقيق الحكم الذاتي في عام ١٩٦٧ وتسارع بعد الحصول على الاستقلال التام في عام ١٩٨١.

"وأنا أشير إلى هذه الخبرة بوصفها بيانا عمليا لإثبات قوة شعب مكتف ذاتيا ومعتمد على نفسه، وبوصفها وسيلة لتوضيح ما يمكن أن يفعله شعب حين يدبر شؤونه بنفسه. والشعب المتحرر من قيود العيلة يزدهر ويبرز للعيان، ويحتل مكانه الصحيح بين شعوب العالم الأبية.

"وفي حين تدعم أنتيغوا وبربودا دعما كاملا الخيارات المعترف بها للدمج والمشاركة الحرة لشعوب بعض الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، الذين يختارون ذلك السبيل بحرية، فإننا في أنتيغوا وبربودا والدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى في البحر الكاريبي قد آثرنا الخيار السياسي الذي يوفر أكمل أشكال الحكم الذاتي الداخلي - أي الاستقلال - ولا تزال حية في ذاكرتنا تلك الصعوبات التي عانيناها كإقليم غير مستقل، والتي كانت تعود إلى حد بعيد إلى حقيقة أن الدولة القائمة بالإدارة، بغض النظر عن جميع نواياها الحسنة، لا تتمكن من فهم الفروق الدقيقة والتعقيدات التي يتسم بها شعب غير مستقل فهما كاملا، ومن ثم فإنها يمكن أن تنفذ سياسات قد تولد أثرا عكسيا لنواياها الحسنة. وهذا الوعي، الذي تؤيده خبرتنا الاستعمارية الخاصة وعملية تقرير المصير الناجحة اللاحقة، هو ما يحتم على أنتيغوا وبربودا إظهار تضامنها مع الشعوب التي لا تزال ترزح تحت ترتيبات تبعية كهذه. وسنواصل دعم المبادرات الرامية إلى الإسراع في عملية تقرير المصير وفقا لآراء الشعوب أنفسها.

"وفيما يتعلق بشعوب منطقتنا التي ستختار سبيل الدمج التام مع توفر المساواة، أو الشعوب الأخرى التي اختارت شكلا حقيقيا من المشاركة الحرة، فنحن ندعم القرار الحر للشعب المعني، وسنعمل مع تلك الكيانات على تعزيز التعاون الاقتصادي والتقني بين بلدان وأقاليم منطقة البحر الكاريبي في نطاقها الأوسع. وفيما يتعلق بأولئك الذين سيختارون الشكل المطلق للحكم الذاتي، أي الاستقلال، فإننا سنرحب بكم بحماس كشركاء متساوين في عملية التكامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الإقليمي.

"وإنه لمن الملائم في يوم التضامن هذا مع شعوب الأقاليم غير المستقلة أن يؤكد المجتمع الدولي من جديد وبشدة دعمه لعملية إنهاء الاستعمار وللحكم الذاتي الكامل وللكرامة، أيا كان السبيل الذي يختاره الشعب بحرية، في عمل مشروع لتقرير المصير.

"وتتعهد أنتيغوا وبربودا ودول البحر الكاريبي الأعضاء الأخرى بتقديم دعمنا المستمر، عن طريق لجنة إنهاء الاستعمار والهيئات الدولية الأخرى، للمساعدة في تعجيل عملية تقرير المصير، إذ نقترب من العصر الألفي الجديد وتحدياته وفرصه المتوقعة".

٣٦ - وأدلى ممثل البرتغال، في نفس الاجتماع أيضا، بالبيان التالي:

"أود أن أؤكد من جديد أن اشتراكي هنا، باسم البرتغال، الدولة القائمة بالإدارة في تيمور الشرقية، يجب اعتباره إشارة واضحة إلى احترام بلادي للشعوب التي لا تزال تخضع للسيطرة الاستعمارية وتضامنها معها. ومع اقتراب نهاية العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، لا يزال هناك ١٧ إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي يتعين إنهاء الاستعمار فيها. ولا يزال للأمم المتحدة دور شرعي مستمر في عملية إنهاء الاستعمار. وستواصل البرتغال تعاونها مع اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار نحو بلوغ غاية هذا المسعى".

٣٧ - وأدلى ممثل اندونيسيا بالبيان التالي:

"منذ اثنين وخمسين عاما، وبروح القضاء على الاستعمار، أعلنا، نحن شعب اندونيسيا، في ١٧ آب/أغسطس ١٩٤٥، استقلالنا لنتحرر نهائيا من حكم السلطة المستعمرة في أرضنا.

"ووفقا لرغبتنا الصادقة في استئصال الاستعمار، أصدرت شعوب أفريقيا وأشقائها شعوب آسيا إعلان باندونغ في عام ١٩٥٥ لنثبت للعالم تضامننا مع البلدان التي لا تزال تعيش خاضعة للحكم الاستعماري. ولا يزال إعلاننا الصادر من باندونغ صحيحا من حيث مدى أهمية تحرر الشعوب من جميع مظاهر القمع والاستغلال، وخاصة من حيث إعمال حقها في تقرير المصير من أجل تقدم سكانها في الميادين الاجتماعية والسياسية والثقافية.

"ونحن، بوصفنا دولة حديثة العهد، نرغب في السير جنبا إلى جنب مع جيراننا على درب تحقيق فهم أفضل لكيفية تأمين مستقبلنا. لذلك شكلنا في بلغراد، في عام ١٩٦١، حركة بلدان عدم الانحياز، كي تكون لنا هوية متميزة عن القوتين العظميين. وإننا نعتقد أن مسألة حركة بلدان عدم الانحياز لا تزال مهمة في الحالة الراهنة لفترة ما بعد الحرب الباردة.

"ونحن إذ نشارف نهاية الألف عام، وبخاصة نهاية عقد إنهاء الاستعمار، لا تزال روح حركة بلدان عدم الانحياز سائدة لأن إنهاء الاستعمار لا يزال الهدف الرئيسي لعملنا. ويعتقد وفدي أن من واجبنا نُصرة حركة بلدان عدم الانحياز في فترة العولمة هذه. وكما تعلمون، فإنه ينبغي تكييف القرارين ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) لعام ١٩٦٠ مع الواقع الجديد، وفقا لخصوصيات الحالة التي لا يتوقع فيها أن تنفذ جميع الأقاليم الأحكام بالشكل المكرس أصلا في القرارين المذكورين أعلاه.

"وكما ذكرت سابقا بشأن مسألة العولمة، يجب أن ننظر جديا في فكرة التنمية المستدامة للكيانات الاقتصادية للأقاليم، بدلا من تركيز الاهتمام على تنفيذ الشكل التقليدي لإنهاء الاستعمار، الذي لا يستطيع فيه الشعب أن يضمن لنفسه أسباب العيش. وينبغي لنا أن نركز على روح التعاون الممكن تنفيذه دونما تأخير في المجالات الاقتصادية والثقافية والتعليمية والبيئية وفي مجال الموارد

البشرية. فهذه هي الميادين التي يجب أن نكرس لها جميع جهودنا، بدلا من الاهتمام بقضايا لا طائل من ورائها.

"إننا سنبلغ نهاية هذا القرن بعد ثلاث سنوات، وإنني أدعو، من خلال هذه الحلقة الدراسية، إلى اتخاذ تدابير متسقة بغية زيادة وتنمية الموارد البشرية والموارد البيئية والاجتماعية والاقتصادية. ويجدر بنا أن نركز النقاش على السياسات الإنمائية، بدلا من الجدال حول المركز السياسي للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية، الذي هو أمر لا يشكل في الحقيقة محور التركيز الرئيسي للأقاليم المعنية".

٣٨ - وأدلى ممثل منظمة الصحة العالمية بالبيان التالي:

"إن سبعة من بين البلدان الـ ١٧ الوارد بيانها تقع في المنطقة التي تخدمها منظمة الصحة للبلدان الأمريكية. وفي إطار الانطلاق من الخبرة الطويلة والواسعة النطاق التي اكتسبتها المنظمة من عملها مع عديد من بلدان المنطقة الأخرى التي استقلت فيما بعد، ورغم التحديات الكثيرة، ستواصل المنظمة دورها المتمثل في تعزيز قدرة البلدان على توفير الرعاية الصحية المناسبة للمحافظة على عافية السكان أو تحقيقها. وستستمر منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في استخدام نهج ابتكارية لدعم الأولويات التي تحددها البلدان، وذلك من خلال التعاون التقني، وتنمية الموارد البشرية، وبناء القدرات، وتعبئة الموارد، وتعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية".

٣٩ - وأدلى السيد كلود هوغان، ممثل أمانة الجماعة الكاريبية، بالبيان التالي:

"في هذا اليوم، يوم التضامن مع شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، تعرب الجماعة الكاريبية عن دعمها الكامل لعملية تقرير المصير بالنسبة إلى آخر ما تبقى من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، في مسيرتها المتصلة على درب تحقيق الحكم الذاتي الداخلي التام والكامل.

"والجماعة الكاريبية تدرك بصورة خاصة شواغل سبعة من الأقاليم المتبقية الموجودة في منطقتنا، ومثلما أشار إلى ذلك صاحب السعادة ليستر بيرد، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا، في بيانه الافتتاحي إلى هذه الحلقة الدراسية الإقليمية وفي معرض تناوله للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي، فقد أقامت الجماعة الكاريبية الروابط اللازمة لكي تشارك كثير من هذه الأقاليم في برامج التعاون الفني للجماعة، وذلك تسليما بجدوى إشراك المنطقة الأوسع في مناقشاتنا في مجالات الصحة والتعليم والعلوم والعمل والبيئة وغير ذلك.

"وتعتبر الجماعة الكاريبية عملية تقرير المصير لآخر ما تبقى من الأقاليم بالغة الأهمية بالنسبة إلى التطور الطبيعي للمنطقة الأوسع، في الوقت الذي تستمر فيه المنطقة في توطيد صلاتها مع نصف الكرة في إطار مبادرات من قبيل إنشاء رابطة الدول الكاريبية، والمفاوضات الجارية الرامية إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة في نصف الكرة بحلول عام ٢٠٠٥.

"ويتجلى الاهتمام البالغ الذي توليه الجماعة لما تنجزه البلدان والشعوب المستعمرة في أمور شتى، منها منح الأقاليم غير المستقلة العضوية في جميع الفئات، كمراقبين، وأعضاء منتسبين، وحتى كأعضاء كاملي العضوية؛ وكذلك في مبادرة الجماعة الكاريبية بإنشاء رابطة الدول الكاريبية كهيئة شاملة تتيح مشاركة جميع الكيانات السياسية في المنطقة، بصرف النظر عن المركز الدستوري.

"وترى الجماعة الكاريبية أنه بصرف النظر عن الفوارق السياسية والدستورية بين شعوب الدول المستقلة وشعوب الأقاليم غير المستقلة في منطقة البحر الكاريبي، تظل الحقيقة الأساسية أن شعوب منطقة البحر الكاريبي شعب واحد، مثلما يقول ماركوس موشيا غارفي، وهو أحد أسلافنا الأثيرين من منطقة البحر الكاريبي، إن لنا ربا واحدا وهدفا واحدا ومصيرا واحدا.

"وهذا الوعي بوحدة الشعب الكاريبي، الذي تعيه الجماعة وعيا كاملا، تجري ترجمته إلى مزيد من التفاعل مع الأمم المتحدة، من شأنه أن يساعد أهدافنا المتبادلة المتمثلة في تحقيق أقصى قدر من الحكم الذاتي لشعوب الأقاليم المتبقية التي لا تتمتع بذلك. وتأييدا لهذا الرأي، أشير إلى الإنجاز البارز الذي حققته الجماعة عندما حصلت على مركز المراقب لدى الأمم المتحدة في السنوات الثلاث الأخيرة، وعقد الاجتماع العام الأول بين ممثلي أمانة الجماعة الكاريبية ومؤسساتها المنتسبة وبين ممثلي منظومة الأمم المتحدة، وذلك في مقر الأمم المتحدة يومي ٢٧ و ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٧. ويسعى هذا الاجتماع الى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وبين أمانة الجماعة الكاريبية.

"وتعرب الجماعة الكاريبية في هذا الصدد عن استعدادها لمساعدة الأمم المتحدة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الكاريبية، وذلك بإتاحة الدراسات والتحليلات اللازمة وغيرها من البيانات الكفيلة بمساعدة المجتمع الدولي في تقدير الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقتنا. وسيكون ذلك تعزيزا لفهم أشمل لما تختص به فرادى الأقاليم الصغيرة - وأصغرها على الاطلاق في كثير من الحالات - من طابع فريد من نوعه في تقدمها صوب الحكم الذاتي.

"وبإيجاز، مثلما أشار إلى ذلك صاحب السعادة السيد ليستر بيرد، رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا، والرئيس السابق للجماعة الكاريبية، فإن خبراءنا (الإقليميين) في أفضل وضع يتيح لهم فهم

الدخائل والخصوصيات التي تتسم بها مختلف الترتيبات المتعلقة بالأقاليم، وإيضاح احتياجات وشواغل شعوب كل من مناطقنا، وبصورة أكثر تحديدا شعوب منطقة البحر الكاريبي".

٤٠ - وأدلى ببيانين أيضا ممثلا مونتيسيرات ومنظمة تضامن الشعوب الأفريقية - الآسيوية.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٤١ - في الجلسة السادسة المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧، اعتمد المشاركون بدون تصويت، بناء على توصية لجنة الصياغة، التقرير الحالي الذي يتضمن الاستنتاجات والتوصيات التالية:

تخلص الحلقة الدراسية إلى ما يلي:

١ - بأن تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) لم يكتمل بعد، ما دامت هناك أقاليم غير متمتعة بالحكم الذاتي لم تمارس بعد حقها في تقرير المصير؛

٢ - لا يوجد في عملية إنهاء الاستعمار أي بديل لمبدأ تقرير المصير، الذي يشكل أيضا حقا أساسيا من حقوق الإنسان، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وعلى النحو المنصوص عليه في قرارا الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥)، و ١٥٤١ (د - ١٥) وغيرهما من القرارات والمقررات ذات الصلة؛

٣ - تؤدي الأمم المتحدة دورا صحيحا ومستمرا في عملية إنهاء الاستعمار؛

٤ - تشكل ولاية اللجنة الخاصة برنامجا سياسيا رئيسيا من برامج الأمم المتحدة، لذلك من الضروري أن تظل الدول الأعضاء يقظة أمام جميع المحاولات الرامية إلى الحد من أنشطته أو عرقلتها أو إلغائها بحجة الإصلاحات الإدارية أو عن طريق الآليات المالية؛

٥ - في هذه المرحلة من التطورات العالمية، تدعو الحاجة إلى تحديد وتنفيذ نُهج مبتكرة براغماتية وعملية في البحث عن حل محدد لكل واحد من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية، وذلك حسب رغبات السكان المعنيين المعرب عنها بحرية، ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، وقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) وغيرهما من قرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة؛

٦ - لا ينبغي للخصائص المحددة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المتبقية أن تحول، بأي حال من الأحوال، دون ممارسة سكانها لحقهم غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفقا لميثاق الأمم المتحدة وقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥)؛

٧ - جميع الخيارات المتاحة لتقرير المصير هي خيارات صحيحة ما دامت متفقة مع رغبات الشعوب المعنية المعرب عنها بحرية ومطابقة للمبادئ المحددة تحديدا واضحا والواردة في قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥)؛

٨ - ينبغي التحقق من آراء شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي عن طريق أعمال مشروعة متعلقة بتقرير المصير، تجري تحت إشراف الأمم المتحدة؛

٩ - القيام بشكل مستمر بدراسة مجموعة خيارات تقرير المصير من جانب جميع الأطراف المعنية ونشر المعلومات ذات الصلة بين ظهراني شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي عنصران هامان في تحقيق أهداف إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وأهداف خطة العمل؛

١٠ - لا يجوز إجراء أية مفاوضات لتحديد مركز إقليم ما دون مشاركة وإسهام نشيطين من جانب شعب ذلك الإقليم؛

١١ - ينبغي أن تكون ممارسة تقرير المصير في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي مسبوقة بحملة تثقيفية لتمكين الشعوب المعنية من إجراء اختيارها وهي مدركة تماما لجميع الخيارات المتاحة المتفقة اتفاقا كاملا مع مبادئ تقرير المصير الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة؛

١٢ - ينبغي أن تشارك الأمم المتحدة، ولا سيما اللجنة الخاصة، مشاركة نشطة في رصد ومراقبة تقدم الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي صوب تقرير المصير، وأن تؤكد كذلك للجمعية العامة امتثال هذه العمليات لمعايير الأمم المتحدة وممارساتها؛

١٣ - على الرغم من الاعتراف بالمشاورات غير الرسمية الجارية بين بعض الدول القائمة بالإدارة وبين اللجنة الخاصة، ينبغي لتلك الدول القائمة بالإدارة أن تستأنف تعاونها الرسمي مع اللجنة الخاصة، وتيسر عمل بعثات الأمم المتحدة الزائرة إلى الأقاليم الواقعة تحت إدارتها لتوفير معلومات كافية ومستكملة عن التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

في الأقاليم التابعة لكل منها، مع التأكيد على وجه الخصوص على تقدمها الدستوري والسياسي والاجتماعي - الاقتصادي صوب ممارسة حق تقرير المصير؛

١٤ - أن تحترم الدول القائمة بالادارة آراء حكومات الأقاليم المنتخبة وإرادتها السياسية وتوليها اهتماما كبيرا بهدف صيانة مصالح شعوب الأقاليم، كما ينص على ذلك ميثاق الأمم المتحدة وقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

١٥ - إن مواصلة التقدم الاجتماعي والاقتصادي المستمر والمستدام في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي عنصر هام في تقرير المصير؛

١٦ - تعزيز برامج المساعدة الاجتماعية والاقتصادية التي تقدمها الدول القائمة بالادارة، فضلا عن الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية ودون الإقليمية، وترشيد هذه البرامج وفقا لاحتياجات شعوب الأقاليم ورغباتها؛

١٧ - أن تقوم شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وحكوماتها برصد أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية في هذه الأقاليم من قرب وبفعالية، وذلك بهدف ضمان مطابقتها لرغبات واحتياجات السكان المعنيين وإسهامها في تحقيق نهضتهم الاجتماعية والاقتصادية نحو تقرير المصير؛

١٨ - أن تنفذ الدول القائمة بالإدارة الخطط التي أعلنتها والرامية إلى غلق ما تبقى من قواعدها ومرافقها العسكرية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أو خفض حجمها، وذلك بالتعاون مع حكومات الأقاليم المعنية، بهدف منع ما يمكن أن يترتب على النتائج الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لعمليات الغلق من آثار سلبية أو التخفيف من حدتها؛

١٩ - إن تعرض الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لخطر الاتجار غير المشروع، وغسل الأموال وتهريب الأموال يحتم على الدول القائمة بالإدارة أن تقوم، بالتعاون مع حكومات الأقاليم، بإنشاء آليات فعالة لحماية الهياكل الاجتماعية - الاقتصادية الضعيفة في الأقاليم من هذه الأنشطة؛

٢٠ - أن تساعد اللجنة الخاصة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من أجل إدراج هذه الأقاليم في برامج منظومة الأمم المتحدة ومشاريعها، ولا سيما البرامج والمشاريع المزمع تنفيذها في إطار العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، وسائر البرامج المصممة لمساعدة الدول النامية الجزرية الصغيرة؛

٢١ - أن تشجع جميع الأطراف المعنية مشاركة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما المنظمات الواقعة في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، بهدف مساعدتها على تحقيق النهوض الاجتماعي والاقتصادي من أجل ممارسة حقها في تقرير المصير؛

٢٢ - أن تعزز المنظمات الإقليمية تعاونها مع اللجنة الخاصة بهدف توفير مساهمة فعالة في تحقيق أهداف العقد الدولي لإنهاء الاستعمار؛

٢٣ - أن تبحث الأمم المتحدة إمكانيات منح الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي مركز المراقب في اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار؛

٢٤ - أن تقوم الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولا سيما إدارة شؤون الإعلام، بنشر المعلومات عن أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بإنهاء الاستعمار باستخدام جميع الوسائل المتاحة، بما في ذلك شبكة انترنت؛

٢٥ - أن تيسر اللجنة الخاصة إجراء مشاورات مباشرة ومنتظمة بين الحكومات المنتخبة في الأقاليم والمؤسسات والهيئات المعنية التابعة للأمم المتحدة؛

٢٦ - أن تستعرض اللجنة الخاصة الحالة في الأقاليم فيما يتعلق بحالة ملكية السكان لمواردهم البرية والبحرية وتحكمهم وتصرفهم فيها، وتقدم تقريرا عن ذلك إلى الجمعية العامة؛

٢٧ - أن تخصص الأمم المتحدة الموارد البشرية والمالية الضرورية للمساعدة في عمليات ممارسة سكان الأقاليم لتقرير المصير؛

٢٨ - أن تلاحظ اللجنة الخاصة أن سكان برمودا لم يمارسوا بعد حقهم في تقرير المصير طبقا للقواعد والممارسات التي حددتها الأمم المتحدة، وذلك نظرا لأن ٥٧ في المائة فقط من المتمتعين بحق التصويت هم الذين شاركوا في الاستفتاء العام بشأن الاستقلال في برمودا، الذي أجري في ١٦ آب/أغسطس ١٩٩٥؛

٢٩ - أن تواصل اللجنة الخاصة تشجيع حكومتي البرتغال وإندونيسيا على مواصلة جهودهما، برعاية الأمين العام، من أجل التوصل إلى حل عادل وشامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية؛ ودعم الحوار الشامل فيما بين أبناء تيمور الشرقية برعاية الأمم المتحدة؛ وكذلك دعم جهود الممثل الخاص للأمين العام لتيمور الشرقية بهدف إعطاء دفعة جديدة للمساعي الحميدة للأمين العام؛

٣٠ - أن تواصل اللجنة الخاصة تشجيع استئناف المفاوضات بين حكومتي الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بهدف التوصل إلى حل لمسألة جزر فوكلاند (مالفيناس) يراعي مصالح سكان الإقليم، وفقا لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

٣١ - ينبغي أن تواصل اللجنة الخاصة تشجيع المفاوضات الجارية بين حكومتي المملكة المتحدة واسبانيا في إطار عملية بروكسل، والرامية إلى تحقيق تسوية لمسألة جبل طارق، وفقا لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

٣٢ - ينبغي أن تواصل اللجنة الخاصة حماية الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب الشامورو في غوام، وصيانة تلك الحقوق، بما في ذلك حقه في تقرير المصير، حسبما أيد ذلك شعب غوام في مشروع قانون كمنولث غوام في ١٩٨٧. وينبغي للدولة القائمة بالإدارة أن تفي بالتزاماتها كاملة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وبالتالي أن تعجل باختتام المفاوضات مع حكومة الإقليم بشأن مشروع قانون كمنولث غوام على النحو الذي أقر في عام ١٩٨٧؛ فضلا عن فرض التحكم الفعال على تدفقات الهجرة إلى غوام؛

٣٣ - وإذ تدرك اللجنة الخاصة الأزمة الاجتماعية - الاقتصادية الحادة في مونتيسيرات الناشئة عن النشاط البركاني، فإنها ينبغي أن تشجع المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة على إنشاء برامج خاصة لتقديم المساعدة الى الإقليم. وعلى الدولة القائمة بالإدارة أن تحترم رأي ممثلي الإقليم بأن بعض المسؤوليات التي يمارسها حاليا حاكم مونتسيرات، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالخدمة المدنية، والقانون والنظام، ومراجعة الحسابات، والشؤون الخارجية والمالية الدولية، ينبغي أن توكل دستوريا إلى حكومة الإقليم، وبالتالي ينبغي أن تعدل الدولة القائمة بالإدارة الأمر الدستوري لمونتسيرات لعام ١٩٨٩. كذلك ينبغي للدولة القائمة بالإدارة أن تزيد من عدد برامجها لتقديم المساعدة الاجتماعية - الاقتصادية والإنسانية إلى مونتيسيرات لتمكينها من تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي إزالة أحد العوائق الرئيسية التي تحول دون تقرير المصير؛

٣٤ - ينبغي أن تضع اللجنة الخاصة في اعتبارها النقاش السياسي الجاري في بورتوريكو فيما يتعلق بمسألة مركزها السياسي وتنوع آراء مختلف المجموعات الاجتماعية والسياسية بشأن المسألة، وأن تستمر من هذا المنطلق في إتاحة الفرصة لممثلي بورتوريكو لتقديم وجهات نظرهم للأمم المتحدة. وينبغي كذلك أن تواصل اللجنة الخاصة رصد التطورات ذات الصلة في بورتوريكو؛

٣٥ - وأسفرت العلاقة بين توكيلاو والدولة القائمة بإدارتها، أي نيوزيلندا، عن رفع مستوى الحكم الذاتي الداخلي وسن قانون الإقليم، مما جعل شعب توكيلاو يقترب أكثر من ممارسة حقه في تقرير المصير؛

٣٦ - ينبغي أن تأخذ اللجنة الخاصة في الاعتبار الإرادة السياسية لشعب وحكومة جزر تركس وكايكوس، ولا سيما فيما يتعلق بالنقل المنظم لجميع صلاحيات الحكم إلى شعب الاقليم، لتمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير. كما ينبغي أن تعجل الدولة القائمة بالإدارة بتقدم الإقليم نحو تقرير المصير، وأن تكفل من هذا المنطلق النهوض بالمؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الإقليم.

٣٧ - وإذ تدرك اللجنة الخاصة مسؤوليتها إزاء إنهاء الاستعمار في الصحراء الغربية، فإنها ينبغي أن تواصل الرصد الدقيق للعملية الجارية من أجل إجراء استفتاء عام بشأن تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية، وأن تواصل كذلك النظر في هذه المسألة إلى أن يتمكن شعب الصحراء الغربية من ممارسة حقه المشروع في تقرير المصير ممارسة كاملة. وينبغي أن تواصل اللجنة الخاصة دعم خطة الاستيطان، التي قبلها بالفعل الطرفان، المغرب وجبهة بوليساريو، بهدف تنفيذها على نحو عادل ونزيه وشفاف؛

٣٨ - ينبغي أن تسجل اللجنة الخاصة بارتياح مشاركة البرتغال النشطة في الحلقة الدراسية بصفتها الدولة القائمة بالإدارة، وأن تدعو بقية الدول القائمة بالإدارة إلى أن تحذو حذوها؛

٣٩ - ينبغي أن تعرب اللجنة الخاصة عن تقديرها للأرجنتين واسبانيا لمشاركتهما النشطة في الحلقة الدراسية، وأن تشجع الدول الأعضاء الأخرى على مواصلة التعاون مع اللجنة الخاصة.

٤٢ - وفي الجلسة نفسها، أعرب ممثلا جبل طارق وجزر فوكلاند (مالفيناس) عن تحفظاتهما فيما يتعلق بالفقرتين ٣١ و ٣٠، على التوالي، من الاستنتاجات والتوصيات (انظر الفقرة ٤١ أعلاه). وفي الجلسة نفسها أيضا، قدمت حكومات الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بيانا.

٤٣ - وفي الجلسة السادسة، المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧، اعتمد المشتركون في الحلقة الدراسية بالتزكية قرارا بالإعراب عن التقدير لحكومة وشعب أنتيغوا وبربودا.

المرفق الأول

بيان الأونرابل ليستر براينت بيرد رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا المؤرخ ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٧

يشرفني بالفعل أن أرحب بكم في أنتيغوا وبربودا، وإنه لمن دواعي سروري البالغ أن أخاطب هذا الاحتفال الافتتاحي لحلقة عام ١٩٩٧ الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي لاستعراض الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ونحن مسرورون بصورة خاصة بأن قبلت الأمم المتحدة دعوتنا لاستضافة هذا المحفل الهام جدا والحاسم بالنسبة للفهم الدولي لحركية عملية تقرير المصير المعاصرة والتقدم الذي تحرزه في المستقبل الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقتنا وغيرها.

وقد أُبلغت بأن هذه الدورة هي الأخيرة في هذه السلسلة من الدورات السنوية التي تُعقد بالتناوب بين منطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ لتقديم وصف مباشر للأوضاع في الأقاليم إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وللاستماع إلى شعوب هذه الأقاليم نصف نجاحاتها والصعوبات التي تواجهها في السير قدما على طريق تحقيق الحكم الذاتي الكامل والكرامة. ونحن في أنتيغوا وبربودا نؤيد هذا النهج "العملي المباشر" في استعراض الحالة في هذه الأقاليم من منظور إقليمي، إذ أن سبعة من الأقاليم السبعة عشر الباقية تقع في منطقة البحر الكاريبي وسكانها من جيراننا المقربين وشركائنا في التنمية الإقليمية.

إن علاقتنا الوطيدة مع إقليم مونتسيرات التابع لبريطانيا مثال جيد لترابط شعوب هذه المنطقة، بغض النظر عن مستوى التطور الدستوري. وتواصل الحكومات الإقليمية العمل عن كثب مع شعب مونتسيرات في مواجهة المجهول الذي يولده ما قد يحدثه من الخراب والدمار المحتمل بركان حي أدى إلى النقل الجماعي لقطاع كبير من السكان بعيدا عن منطقة الخطر. وقد سبب هذا اضطرابات اقتصادية وشخصية كبيرة، مؤثرا بصورة خاصة على أضعف الفئات في أي مجتمع - كبار السن والصغار.

وتواجه مونتسيرات، في ظل هذه الأوضاع الصعبة جدا، مستقبلا مجهولا. ولكن إرادة الشعب قوية، وستنتصر في المطاف الأخير. وأغتنم هذه الفرصة لأناشد المجتمع الدولي، بما في ذلك الوكالات الفنية التابعة للأمم المتحدة والموجودة في هذه الحلقة الدراسية، أن تقدم المساعدة الضرورية لمونتسيرات أثناء عملية الانتعاش هذه وأثناء قيامها بتنفيذ استراتيجية إنمائية في المستقبل.

وتحظى أنتيغوا وبربودا ودول منطقة شرقي البحر الكاريبي المستقلة الأخرى أيضا بروابط مهمة مع أقاليم كاريبية أخرى. ويشارك إقليم أنغويلا، إلى جانب مونتسيرات، في استخدام دولار منطقة شرقي البحر الكاريبي كعملته الرسمية وكلاهما عضو في المصرف المركزي لمنطقة شرقي البحر الكاريبي. ويشترك العديد من هذه الأقاليم أيضا في مؤسسات إقليمية أخرى. وتتمتع مونتسيرات بعضوية كاملة في منظمة

دول شرق منطقة البحر الكاريبي وفي الجماعة الكاريبية الأوسع، بينما تحتفظ جزر فرجن البريطانية بمركز العضو المنتسب في كل من الهيئتين. وتضم منظمة دول شرق منطقة البحر الكاريبي أيضا أنغويلا بصفتها عضوا منتسبا، ومنحت الجماعة الكاريبية مركز العضو المنتسب لجزر تركس وكايكوس.

وترأس جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة، التي يحضر ممثلها هذه الحلقة الدراسية، الفريق العامل للبلدان الكاريبية غير المستقلة التابع للجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي. وقد مـُثـّل أيضا كثير من هذه الأقاليم نفسها في مؤتمر القمة الذي اختتم مؤخرا والذي عـُقد في بربادوس بين بلدان منطقة البحر الكاريبي والولايات المتحدة. وقد نوقش فيه العديد من المسائل الإقليمية. ولجميع أقاليم منطقة البحر الكاريبي غير المستقلة روابط ثقافية وعائلية واقتصادية عميقة وثابتة مع بلدان المنطقة المستقلة. فهي جزر شقيقة ولنا اهتمام كبير برفاهها. وستساعد هذه الحلقة الدراسية على تحديد الكيفية التي يمكننا بها نحن والمجتمع الدولي عامة أن نساعد.

ونحن في أنتيغوا وبربودا نؤيد بقوة المشاركة المستمرة لهذه الأقاليم في المؤسسات الإقليمية بوصفها وظيفة طبيعية لعملية التكامل الكاريبي، وبوصفها إسهاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والدستورية لهذه الأقاليم.

وكما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الإقليمية، فإن للأمم المتحدة دورا خاصا تقوم به في عملية تنمية هذه الأقاليم في المستقبل. وإنهاء الاستعمار في أكثر من ٨٠ إقليما منذ الحرب العالمية الثانية دليل على فعالية هذا الدور. وآخر إنجاز هو العمل الناجح الذي قامت به الأمم المتحدة والذي أدى إلى استقلال ناميبيا باستثمار ما يلزم من الموارد لضمان تلك النتيجة. ودور الأمم المتحدة في الصحراء الغربية يوضح الالتزام الحالي للمجتمع الدولي إذ توفر موارد بشرية ومالية ضخمة لمعالجة قضية تتعلق بتقرير المصير.

وفي الواقع استفادت بلدان عديدة في كافة أنحاء منطقة البحر الكاريبي من جهود الأمم المتحدة في رصد عملية التطور الدستوري إلى حين إنجاز الحكم الذاتي التام. وتم تحقيق هذا الهدف إما بالحصول على الاستقلال، كما في حالة ١٣ دولة من جماعتنا الكاريبية. أو باختيار الارتباط الحر، كما في حالة جزر الأنتيل وأروبا الهولندية، أو بالاندماج الكامل، ومثال ذلك في منطقتنا أقاليم ما وراء البحار الفرنسية مارتينيك وغوادالوب وغيانا الفرنسية.

وقد أمكن النجاح في تحقيق هذه الإنجازات فيما يتعلق بالحالة السياسية، إلى حد كبير، بفضل التقيد بمعايير تقرير المصير التي أعلنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها الحدث رقم ١٥٤١ (د - ١٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠ والذي حدد هذه الخيارات السياسية الشرعية الثلاثة بناء على مبدأ المساواة الأساسي.

وتؤمن أنتيغوا وبربودا بشدة أن المبادئ المعلن عنها بوضوح في القرار ١٥٤١، إلى جانب المبادئ التي أعلنت في القرار المرافق له ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠، هي ذات صلة اليوم بأقاليمنا الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي كما كانت بالنسبة للأقاليم السابقة في أفريقيا ومنطقة المحيط الهادئ وهنا في منطقة البحر الكاريبي حيث استفادت أقاليم من وجود قوي للأمم المتحدة في عملية تقريرها لمصيرها.

وكون معظم الأقاليم المتبقية جزرا صغيرة لا يعني أنه لا ينبغي مواصلة تطبيق مبادئ المساواة ذاتها على هذه الجزر. وهكذا، وبينما يجب أن يظل المجتمع الدولي مرنا في نهجه إزاء مساعدة هذه الأقاليم أثناء تقدمها، يجب أن نضمن أن تظل الخيارات المتعلقة بالمركز السياسي لهذه الأقاليم متفقة مع الاختيارات المشروعة القائمة على المساواة والمحددة في القرار رقم ١٥٤١ (د - ١٥)، لئلا نضفي الشرعية عن غير عمد على ذات ترتيبات عدم التمتع بالحكم الذاتي التي نسعى إلى إصلاحها.

وبينما تؤيد أنتيغوا وبربودا باستمرار مبدأ إصلاح الأمم المتحدة، فإننا نحث بشدة على أن يستعرض الأمين العام بدقة عملية التقليص الجذري لخدمات أمانة الأمم المتحدة في ميدان إنهاء الاستعمار، وإلا سيتسمر النقص في الموارد الضرورية لإنهاء مهمة مساعدة عملية تقرير المصير في هذه السنوات القليلة المتبقية في العقد الدولي للقضاء على الاستعمار.

وفي الواقع، أفضى نقص الموارد بالفعل إلى عدم تنفيذ عناصر رئيسية من خطة عمل العقد الدولي. وتجدر الإشارة بالخصوص إلى "استعراض أثر الحالة الاقتصادية والاجتماعية على التقدم الدستوري والسياسي للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي"، و "التحاليل الدورية للتقدم ومدى التنفيذ لإعلان منح الاستقلال ... في كل من الأقاليم". ومن الصعب أن يفهم المرء كيف يمكن تنفيذ خطة عمل العقد الدولي بنجاح بدون الاستفادة من هذه الدراسات والتحاليل الشاملة. وترى أنتيغوا وبربودا أن من الأفضل أن يضطلع بهذه الدراسات على المستوى الإقليمي، خبراؤنا الإقليميون، الذين يشارك عدد منهم في هذه الحلقة الدراسية. فخبراؤنا نحن هم في أفضل وضع لفهم تعقيدات وخصوصيات مختلف الترتيبات الإقليمية، وللتعبير عن احتياجات ومشاغل شعوب كل من الأقاليم.

ونحن، بوصفنا أحد أحدث عضوين في اللجنة الخاصة، إلى جانب سانت لوسيا، الدولة الزميلة في جماعتنا الكاريبية، سنواصل التوسع في هذا النهج الإقليمي خلال الأسابيع القادمة، وسنعقد قريبا مشاورات مع زملائنا من محفل جنوب المحيط الهادئ في هذا الصدد.

وتود أنتيغوا وبربودا أن تثني على المجتمع الدولي على اجتهاده في ضمان الانتقال الناجح للعديد من الأقاليم السابقة غير المتمتعة بالحكم الذاتي. غير أن المهمة لم تكتمل بعد، ويجب أن نولي نفس القدر من الاهتمام، مع المستوى الكافي من الموارد، لتقرير المصير لأقاليمنا المتبقية.

أترك لكم هذه الأفكار وأنتم تواصلون عملكم في الأيام القليلة القادمة لدرس القضايا العديدة المتعلقة بعملية تقرير المصير في عصرنا هذا بصورة شاملة.

أتمنى لكم التوفيق في مداولاتكم، وأعلن رسميا افتتاح حلقة عام ١٩٩٧ الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي لاستعراض الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

المرفق الثاني

بيان السيد أوتولا أوتووك ساماتا رئيس اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

يشرفني ويسرني أن أقدم لكم أحر تحياتي وأن أرحب بكم رسميا في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي بالنيابة عن اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

اسمحوا لي أن أعرب بادئ ذي بدء عن امتناننا العميق لحكومة أنتيغوا وبربودا وشعبها على دعوتهما لنا لعقد هذه الحلقة الدراسية في عاصمتها الجميلة، سان جونز. ولذلك، من المناسب أن أرحب بأنتيغوا وبربودا كعضو جديد في اللجنة الخاصة وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن اقتناع أعضاء اللجنة الخاصة بأن أنتيغوا وبربودا ستسهم إسهاما قيّما في عمل اللجنة؛ وسنسعى معا إلى إنجاز الهدف النبيل وهو القضاء على الاستعمار في الموعد المحدد كما كلفت بذلك الأمم المتحدة.

وأرجو أن تسمحوا لي مرة ثانية بأن أرحب بشكل خاص بممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي حيث أن اشتراكها بالغ الأهمية تمشيا مع أهداف هذه الحلقة الدراسية.

فاشتراك هذا العدد الكبير من ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ودولة قائمة بالإدارة، وخبراء، ومنظمات غير حكومية، ووكالات متخصصة، ومنظمات إقليمية ودول أعضاء في الأمم المتحدة يعزز الأهمية التي نعلقها على هذه الحلقة الدراسية.

وستكرس هذه الحلقة الدراسية على وجه التحديد لتقييم الأوضاع في الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي مع التركيز بصورة خاصة على مركزها الدستوري القائم وعلى مراحل التطور السياسي نحو تقرير المصير بحلول عام ٢٠٠٠.

وسيحاول المشاركون تقييم التقدم المحرز حتى الآن في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي واقتراح مسارات عمل جديدة تسلكها الأمم المتحدة ومنظومة مؤسساتها وذلك لصياغة تدابير محددة من أجل إزالة المظاهر المتبقية للاستعمار في شتى أنحاء العالم بنهاية هذا القرن.

ونحن محظوظون أن يكون بيننا عدد كبير من الخبراء الشهيرين والضيوف الخاصين الذين يمثلون المنظمات غير الحكومية، والعاملين في ميدان إنهاء الاستعمار، وممثلون عن المؤسسات الأكاديمية والإعلامية. وفوق كل شيء، يوجد بيننا ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. فحضوركم وتحمسكم

يعطياني الثقة بأن مداولات الحلقة الدراسية ستكون مثمرة وستقدم مقترحات وتوصيات عملية وواقعية للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتؤدي اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار، منذ ابتدائها، دورا مفيدا في إحداث أكبر انتقال سياسي في تاريخ العالم. وقد تم إنهاء الاستعمار في العديد من الدول في أنحاء عديدة من العالم نتيجة الجهود الدؤوبة والاجتهاد التام في عمل اللجنة الخاصة. فطابع الأمم المتحدة حاليا وعضويتها العالميين تقريبا هما حصيلة ما خلفه دور اللجنة التاريخي وإنجازاتها الضخمة.

إن المهمة الموكولة إلى اللجنة الخاصة أساسية ومروعة في نفس الوقت. ولا يزال ذلك الدور التاريخي ذا أهمية حتى اليوم حيث أن هناك ١٧ حالة استعمارية متبقية - تتطلب تنفيذ عملية إنهاء الاستعمار - تمنح فيها شعوب الأقاليم التابعة فرصة لتحديد مركزها السياسي في المستقبل.

وتسعى اللجنة إلى إيجاد سبل مناسبة للتنفيذ السريع للإعلان دون تخل عن المبادئ كما ينطبق على جميع الأقاليم - التي لم تمارس للآن حقها الأساسي من حقوق الإنسان - وهو الحق في تقرير المصير.

يصرح الإعلان رسميا، في جملة أمور، بأن إخضاع الشعوب للاستعباد الأجنبي والسيطرة والاستغلال يشكل نكرانا للحقوق الأساسية بما يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة. وتقر أحكام الميثاق وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة (قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥)) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ بأن لجميع الشعوب الحق في تقرير المصير.

وحين اعتمد الإعلان عام ١٩٦٠، أعلنت الجمعية العامة بوضوح في قراراها ١٥٤١ (د - ١٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ أنه:

يجوز القول بنيل إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي قسطا كاملا منه:

"(أ) بصيرورته دولة مستقلة ذات سيادة؛

(ب) أو بارتباطه الحر مع دولة مستقلة؛

(ج) أو بالاندماج مع دولة مستقلة".

والآن وقد دخلت عملية إنهاء الاستعمار بإشراف الأمم المتحدة المرحلة الأخيرة، من الهام أن تتلقى اللجنة الخاصة المشورة المتنورة والخبيرة من المشاركين البارزين في الحلقة الدراسية لكي تكمل العملية في سباق عالم ما بعد الحرب الباردة السريع التغير.

وينبغي أن نتذكر في مناقشاتنا، طبيعة الجو الدولي الحالي وأثره الاقتصادي - الاجتماعي والسياسي على الأقاليم المعنية. فالجو الدولي الحالي شديد التأثر بقوى العولمة والتكامل الاقتصادي الدولي - زيادة مع التأكيد على الاعتبارات الاقتصادية بوصفها أداة للاستدامة في عالم جغرافي - اقتصادي مترابط. فالعالم السياسي - الطبيعي لعصر الحرب الباردة، الذي اتسم بالقطبية الثنائية العقائدية والسياسية، قد انتهى. وفي سياق العولمة الاقتصادية، تطالب الشعوب في كافة أنحاء العالم بالإنصاف والعدالة والمشاركة مما يشكل حتما تحديات جدية للمفهوم التقليدي لسيادة الدولة، ويؤدي بالتالي، نظرا لعجز كثير من الدول النامية عن مواجهة هذه التحديات، إلى نشوء النعرة العرقية، التي تهدد دوما السلم المحلي والاستقرار الدولي.

وعلى ضوء التحديات الجديدة الناشئة، يتوق مواطنو العالم العاديون أمام حالات تتسم بالتضارب، إلى السلم والأمن. ويطمحون إلى العدالة الاقتصادية والمشاركة في تلبية احتياجاتهم الأساسية وإلى فرصة العيش في كنف الرفاه، فهم يحلمون بعالم أكثر أمانا، عالم خال من الحروب والجوع والأمراض. ولن يستطيع هؤلاء تحقيق حلمهم إذا حرموا من فرصة التحكم بحياتهم الخاصة. وأحد أهداف تقرير المصير الأساسية هو تمكين الشعوب من تطوير طاقاتها البشرية والتكنولوجية إلى مستوى تستطيع به المشاركة التامة في تنميتها الاجتماعية الاقتصادية الخاصة، وذلك لضمان استمرارية حياتها الثقافية وحماية الاستدامة الطويلة الأمد لأسباب عيشها، بما في ذلك حماية بيئاتها ومواردها الطبيعية لكي تستخدمها الأجيال القادمة.

وفي هذا المنظور، لا يمكن السماح باندثار مصالح الأقاليم الجزرية الصغيرة بسبب الإهمال. والأمم المتحدة على وعي دائم بالمشكلات المحددة للأقاليم الجزرية الصغيرة التي تشكل الأغلبية الساحقة للأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي. فبالاضافة إلى المشكلات العامة التي تواجهها البلدان النامية، تعاني تلك الأقاليم الجزرية كذلك من العقبات الناشئة عن تفاعل عوامل مثل العزلة الجغرافية، والتعرض للكوارث الطبيعية، وهشاشة أنظمتها الإيكولوجية، والقيود في مجال النقل والمواصلات، والانعزال عن المراكز السوقية، ومحدودية السوق الداخلي، ونقص الموارد الطبيعية والفجوات الخطيرة في القدرات التكنولوجية (البشرية والمادية). فاقتصادات الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي محدودة بسبب اعتمادها الشديد على الواردات وعلى تشكيلة صغيرة من السلع، وقد زاد من تفاقمها النضوب السريع لمواردها غير المتجددة.

وقد كررت الجمعية العامة على مر السنين، تأكيد أنه ينبغي ألا تمنع هذه الخصائص، بأي طريقة، شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من ممارسة حقها في تقرير المصير.

وبينما تواصل اللجنة الخاصة التزامها الراسخ بتلك المبادئ، فإنها تدرك ضرورة إيجاد نهج جديدة ومبتكرة لهدف تحقيق الإنهاء الكامل للاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠. لذلك فإن من الهام للغاية أن نستعرض سوية مع جميع المشتركين في هذه الحلقة الدراسية الظروف والخصائص المحددة للأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي وأن نحدد أولوياتنا.

وسنولي اهتماما خاصا في مداولاتنا لدرس خيارات تقرير المصير المتاحة لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وفي هذا الصدد، أود أن أكرر من جديد تأكيد اقتناع اللجنة الخاصة بأنه لا بديل في عملية إنهاء الاستعمار، لتقرير المصير ما دام يتم بواسطة المشاورات الشعبية وما دام يقوم على رغبات الشعوب المعنية التي تعبر عنها بحرية.

وستواصل اللجنة الخاصة التوصية باتخاذ تدابير لتسهيل نمو مستدام ومتوازن للاقتصادات الهشة لتلك الأقاليم وزيادة المساعدة في تنمية جميع قطاعات اقتصاداتها، مع التشديد بشكل خاص على برامج التنويع. وتوفر توصيات الحلقات الدراسية الإقليمية، مثل هذه الحلقة، توجيهات وآراء ثاقبة نفيسة كما تمكن اللجنة الخاصة من أداء مسؤولياتها بطريقة فعالة. وفي هذا السياق، أود أن أذكر بقرار الجمعية العامة ٤٧/٤٣ المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ المعنون "العقد الدولي للقضاء على الاستعمار"، التي أعلنت فيه الجمعية العامة الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ العقد الدولي للقضاء على الاستعمار وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم خطة عمل تستهدف تحقيق عالم خال من الاستعمار مع مقدم القرن الحادي والعشرين. ولهذا فالتشديد حاليا هو على التعجيل في عملية إنهاء الاستعمار.

وإقرارا بأن حلقة دراسية كهذه توفر آلية فعالة للتفاعل مع ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ومع خبراء في ميدان إنهاء الاستعمار، تواصل اللجنة تنظيم الحلقات الدراسية الإقليمية في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ منذ عام ١٩٩٠. وهذه الحلقة الدراسية هي السادسة من نوعها.

وقد تجاوزنا منتصف العقد، وتواجه اللجنة تحديا لاستنباط نهج مبتكرة وعملية لتلبية احتياجات الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي قبل حلول عام ٢٠٠٠.

وبما أن الهدف النهائي للعقد الدولي للقضاء على الاستعمار هو التنفيذ الكامل للإعلان، عن طريق ممارسة الحق في تقرير المصير، ينبغي للمجتمع الدولي وللمنظمات الحكومية وغير الحكومية توحيد جهودها لمساعدة الشعوب التي لا تزال تخضع للسيطرة الاستعمارية على ممارسة حقها الشرعي في تقرير مركزها السياسي في المستقبل. وهذا هو هدفنا الرئيسي.

وانسجاما مع الهدف المعلن، تعتقد اللجنة الخاصة أن للمجتمع الدولي والوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى مسؤولية خاصة في تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

وفوق كل شيء، تقر اللجنة الخاصة بأهمية استخلاص آراء شعوب الأقاليم إذ أنها تؤدي دورا رائدا في تحقيق الهدف الذي رسمته الجمعية العامة. وستساعدنا هذه الحلقة الدراسية على سماع آراء شعوب المنطقة. وعلى أساس المعلومات المفصح عنها في الحلقة الدراسية، تعتقد اللجنة الخاصة أنها ستكون في

وضع أفضل لفهم احتياجات شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة المحيط الهادئ والاستجابة لها.

وقبل أن أختم كلمتي، أود أن أؤكد لهذه الحلقة الدراسية التزام لجنتنا الحازم بمواصلة متابعة التطورات في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي عن كثب بقصد مساعدتها في تحقيق الهدف الذي أعلنته الجمعية العامة لإنهاء الاستعمار بحلول عام ٢٠٠٠.

وأود أن أشكركم، بالنيابة عن اللجنة الخاصة، على اشتراككم في هذه الحلقة الدراسية. وأنا متأكد من أن مداولاتنا ستكون حيوية ومثمرة وأننا سنتمكن من الإسهام إسهاما قيّما في التنفيذ الناجح لخطة العمل وفي إزالة الآثار لآخر مخلفات الاستعمار.

المرفق الثالث

قائمة المشاركين

ألف - الوفد الرسمي للجنة الـ ٢٤ الخاصة

بابوا غينيا الجديدة	سعادة السيد أوتولا أوتووك ساماناً، الممثل الدائم لبابوا غينيا الجديدة لدى الأمم المتحدة ورئيس لجنة الـ ٢٤ الخاصة
كوت ديفوار	السيد برنارد تانوه - بوتشوويه عضو اللجنة الخاصة
غرينادا	سعادة السيد لامويل أ. ستانيسلاوس عضو اللجنة الخاصة
جمهورية إيران الإسلامية	السيد جلال صمدي عضو اللجنة الخاصة
سيراليون	السيد أوتو دورينغ عضو اللجنة الخاصة
الجمهورية العربية السورية	الدكتور فاروق العطار، مقرر اللجنة الخاصة

باء - الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

الأرجنتين	السيدة سيليفيا مريغا
اندونيسيا	السيد ت. أ. سمودرا سريويدجاجا السيد دومينغوس بوليكاربيو السيد أبيليو دياس أراوجو السيد أودو مانوهوتو
بابوا غينيا الجديدة	السيد جيمي أوفيا
اسبانيا	السيد هافيير بيريز غريفو

جيم - الدول القائمة بالإدارة

البرتغال	السيد أنطونيو غاميتو

دال - ممثلو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

تيمور الشرقية	السيد زاكارياس دا كوستا
جزر فوكلاند (مالفيناس)	السيدة سوكاي كاميرون
جبل طارق	الأونرابل بيتر كاروانا السيد ارنست ج. مونتادو السيد بيري ستيغليتز
غوام	السيد ليلاند بتيس
مونتسيرات	الأونرابل دافيد س. براندت السيد جورج كيرنون
توكيلاو	السيد كليهانو كالولو
جزر تركس وكايكوس	السيد أوزوالد سكيبينغز (مرشحا من قبل الحاكم) الأونرابل مايكل ميسيك
جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة	الدكتور كارلايل كوربين
الصحراء الغربية	السيد مولود سعيد

هاء - الخبراء

السيد جون بنيامين (أنغيلا)

السيدة جوديث ل. بورن (جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة)

السيد س. والتر براون، الأصغر (برمودا)

السيد هوزيه أنطونيو كوسينيو (شيلي)

السيدة برنيس ف. لايك (أنغيلا)

السيد فريد فيليبس (بربادوس)

السيد رونالد والترز (الولايات المتحدة)

واو - المنظمات غير الحكومية

منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية	الدكتور جيمس أ. هاريس، الأكبر
كلية الحقوق ببورتوريكو	السيدة ويلما ريفيرون - كولازو
المجلس الشعبي	السيد يان سيلين أوريغاي
رابطة أصحاب الأراضي بغوام	السيد رونالد تيهان
الشبكة البيئية للسكان الأصليين	السيد رونالد ف. بارنز السيدة كاكولا براي - كراوفورد السيد ج. كالاني إنغليش السيد غاري هاريسون السيدة لاينا ألا لاي السيد ألبرتو سالداماندو
المنظمة الشعبية لمناصرة حقوق السكان الأصليين	السيد رونالد ف. ريفيرا

زاي - المنظمات الإقليمية

الجماعة الكاريبية	السيد كلود هوغان

حاء - الوكالات المتخصصة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	السيدة مارجوري ثورب
منظمة الصحة العالمية	الدكتورة كارول بويد - سكوبي

أولا - حكومة أنتيغوا وبربودا

الأونرابل ليستر براينت بيرد
السيد كولين مردوخ
السيدة إينا توماس
سعادة السيد جيمس توماس
سعادة الدكتور باتريك ألبرت لويس
السيدة عقيلة جميلة أكبر
السيدة جوسلين غرين
السيدة آن ماري لاين
السيدة غيليان جوزيف - هنري
السيد رودريك فاوستين
السيدة ميكائيل ماكيدا
السيد هيلبورن فرانك

المرفق الرابع

قرار بالإعراب عن تقدير اللجنة الخاصة لحكومة أنتيغوا وبربودا وشعبها

إن المشاركين في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي،

وقد اجتمعوا في سان جونز من ٢١ إلى ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٧ لغرض تقييم الحالة في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، لا سيما تطورها الدستوري نحو تقرير المصير،

وقد استمعوا للخطاب المهم الذي ألقاه الأونرابل ليستر براينت بيرد، رئيس مجلس وزراء أنتيغوا وبربودا،

يعربون عن امتنانهم العميق لحكومة أنتيغوا وبربودا وشعبها على تقديم التسهيلات الضرورية للجنة الخاصة من أجل عقد حلقتها الدراسية، وعلى الإسهام الرائع الذي قدمته لنجاح الحلقة الدراسية وبصورة خاصة على الضيافة السخية اللطيفة والاستقبال الودي الحار الذي أحاطت به المشاركين طيلة إقامتهم في أنتيغوا وبربودا،

المرفق الخامس

بيان ممثلي حكومات الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي
المنتخبة بطريقة ديمقراطية

يطلب ممثلو حكومات الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المنتخبة بطريقة ديمقراطية، المشاركون في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي المعنية بإنهاء الاستعمار (أنتيغوا وبربودا، ١٩٩٧) بموجب هذا إدخال التوصيات التالية لكي تُدرج في توصيات وتقرير الحلقة الدراسية أو تُرفق بها:

١ - تطلب إلى اللجنة الخاصة الإعلان بأن جميع الأقاليم التي ترد في قائمة الأمم المتحدة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لها الحق في تقرير المصير وأن الأقاليم، إذ تعكس الهوية المعترف بها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تتيح ما يلي:

(أ) توفير اتصالات مباشرة بين هيئات الأمم المتحدة ومؤسساتها وممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي المنتخبين، بما في ذلك نشر المعلومات عن التعليم الشعبي وتقديم المساعدة للتعليم الشعبي؛

(ب) تيسير المشاورات المباشرة والمنتظمة بين حكومات الأقاليم المنتخبة ومؤسسات الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة؛

٢ - تدعو إلى تيسير وصول الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي إلى برامج الأمم المتحدة ذات الصلة التي تتمثل أهدافها في تعزيز الرفاه الاجتماعي والتعليمي والتقني والبيئي والثقافي والاقتصادي لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وذلك للمساعدة في التقدم المناسب لعملية تقرير المصير؛

٣ - تدعو اللجنة الخاصة إلى استعراض الحالة في الأقاليم فيما يتعلق بمركز ملكية الشعب لأراضيه وموارده البحرية والتحكم بها والتصرف فيها، والى تقديم تقرير إلى الأمين العام بشأن الحالة؛

٤ - تقر بأن عملية تقرير المصير لم تنته، وتدعو إلى جهد متجدد تبذله الأمم المتحدة في توفير الموارد البشرية والمالية للمساعدة في عملية تقرير مصير تقوم بها شعوب الأقاليم؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام إعادة تأكيد الثقة المقدسة التي أخذتها الدول القائمة بالإدارة على عاتقها بموجب ميثاق الأمم المتحدة واستعراض حالة تنفيذ القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار، بما في ذلك خطة العمل، وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة عن مدى التنفيذ؛

٦ - ونظرا لانخفاض مستوى الموارد الموفرة للأمانة العامة لإعداد التقارير المطلوبة بشأن فرادى الأقاليم، هناك حاجة إلى إنشاء فريق خبراء يتألف من ممثلين عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لتمثيل مصالح شعوب الأقاليم والتعبير عن احتياجاتها ولإسداء المشورة إلى اللجنة الخاصة بشأن الآلية المطلوبة لتنفيذ عملية تقرير المصير بنجاح.

- - - - -